



المملكة المغربية  
رئيس الحكومة  
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

كلمة السيد محمد بنعبد القادر

في اجتماع المجلس الإداري

لمؤسسة أرشيف المغرب

## بسم الله الرحمن الرحيم

السيد وزير الثقافة والاتصال،

السيد مدير أرشيف المغرب،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الإداري،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أشرك اليوم في أشغال المجلس الإداري لمؤسسة أرشيف المغرب لسنة 2018. و بهذا، لا بد أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم التنويه للعمل المتميز لهذه المؤسسة و المجهودات الكبرى المبذولة لحفظ وتثمين أحد الكنوز اللامادية التي تزخر بها بلادنا، ألا و هي الرصيد الوثائقي لبلادنا، و أهني هذه المؤسسة الوطنية على استمرارها في رفع كل التحديات المطروحة أمامها من أجل الانخراط بقوة في مسار التنمية لبلادنا وبلوغ الأهداف المنشودة من وراء إحداثها: ألا وهي صيانة تراث الأرشيف الوطني، وحفظه وتنظيمه وتيسير الاطلاع عليه لأغراض إدارية وعلمية واجتماعية وثقافية .

حضرات السيدات والسادة،

لا بد أن أؤكد، و نظرا لطبيعة المؤسسة و الاختصاصات المنوطة بها، أن هذا الاجتماع، ليس فقط فرصة لمناقشة و تقييم حصيلة المؤسسة لسنة 2018 والاطلاع على برنامج عملها للسنة المقبلة (2019)، بل هو بالأساس مناسبة لنا

كلنا، كمعنيين ومتدخلين في هذا المجال، للاستمرار في تقديم الدعم والمساندة الضروريتين لهذه المؤسسة و مواكبتها لتقوم بدوارها على أحسن وجه.

لقد عملت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بما أنها عضو في مجلس إدارة مؤسسة أرشيف المغرب، على الاستمرار في مواكبتها و دعمها لمؤسسة أرشيف المغرب كفاعل في إعداد استراتيجية الأرشيف وساهمت في إعداد الإطار القانوني لتدبير أرشيف المؤسسات العمومية المتمثل في القانون رقم 69.99 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.167 بتاريخ 30 نوفمبر 2007 المتعلق بالأرشيف، والمرسوم رقم 2.14.267 بتاريخ 04 نونبر 2015 بتحديد شروط وإجراءات تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي.

كما استمرت الوزارة في بلورة و تحديث الإجراءات الرامية لتنفيذ استراتيجية تدبير الأرشيف العمومي الذي دعت إليه المؤسسة، حيث اتخذت مجموعة من التدابير لمعالجة أرشيفها مع الحرص على تطبيق الإجراءات الخاصة بهذا المجال.

و في هذا الإطار، فقد قامت الوزارة بفرز ومعالجة وتصنيف أكثر من 735 متر من الوثائق، مع مواكبة كل الموظفين لجرد الأرشيف العادي والوسيط بالمكاتب ، موزعة كالتالي:

- 300 متر من الأرشيف الجاري بمكاتب الوزارة، وهي مجموعة الوثائق العادية والتي يتم معالجتها وحفظها بحكم أنها ملفات مفتوحة.

● 435.54 متر من الأرشيف كانت مخزنة بمستودعات تابعة للوزارة وتم ترحيلها إلى مستودع بتمارة ، وهي مجموعة الوثائق التي يتم معالجتها وتديرها بالاعتماد على جدول التصنيف والجدول الزمني للحفظ.

و في مرحلة ثانية، تم توزيع أقراص مدمجة تتضمن بنك المعطيات للأرشيف الخاص بكل مديرية على أعضاء لجنة تتبع المشروع التابعين للمديريات المعنية، لتسهيل البحث عن الوثائق، ثم أحدثت خلية مختصة لمواصلة تتبع وتدير أرشيف الوزارة ، تابعة للسيد الكاتب العام، وذلك كما نصت عليه المادة الأولى والمادتين الرابعة والخامسة من [المرسوم رقم 2.14.267](#). بتاريخ 04 نوفمبر 2015 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات تدير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وشروط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي.

وهنا، لا بد أن أكرر التنويه بالدور الفعال الذي قام به ممثلو مؤسساتكم في مواكبتنا بمجموعة من المقترحات والملاحظات القيمة التي ساعدت الوزارة في بلورة أدوات تدير أرشيف الوزارة حسب المعايير المتداولة في مجال الأرشيف. و في جانب آخر، لا بد من التذكير باللقاء الذي تم تنظيمه بشراكة بين وزارتنا و مؤسسة أرشيف المغرب و وزارة الثقافة و الاتصال يوم 23 ماي 2018 لتقديم الدليل المرجعي لتدير الأرشيف بالمغرب بحضور مسؤولي القطاعات الحكومية بمناسبة اجتماع شبكة الكتاب العاميين.

كما لا يسعني إلا أن أنوه بانخراط مؤسسة أرشيف المغرب في ورش خطة العمل الوطنية من أجل الحكومة المنفتحة (OGP)، حيث التزمت المؤسسة، باعتبارها عضواً في لجنة القيادة الوطنية، بالالتزام رقم 03 ضمن 18 التزاماً و المتعلق بإحداث البنيات الإدارية المكلفة بالأرشيف و تكوين المكونين في مجال الأرشيف لفائدة الإدارات العمومية.

## حضرات السيدات والسادة،

إن تصنيف مؤسسة أرشيف المغرب كمؤسسة استراتيجية سنة 2012 باعتبارها مؤسسة عمومية استراتيجية تلعب دوراً هاماً في المحافظة على الأرشيف الوطني ومعالجته واستغلاله، هو ترجمة فعلية و ملموسة لأجراًة المقتضيات الدستورية المتعلقة بتكريس حق المواطنين و المواطنين في الحصول على المعلومات؛ باعتباره أساساً لتحقيق مبادئ الانفتاح والشفافية و الحكامة و كذلك رافعة قوية للبحث العلمي و الحقل المعرفي .

و لابد من إعادة التذكير بأهمية الإلتقائية بين مهام مؤسسة أرشيف المغرب و القانون 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، حيث تنص مادته 11 على إلزامية كل "...مؤسسة أو هيئة معنية باتخاذ التدابير الكفيلة بتدبير المعلومات التي في حوزتها و تحيينها و ترتيبها و حفظها وفق المعايير المعتمدة في هذا المجال...".

هذا، بالإضافة إلى ضرورة مواكبة الورش الوطني الكبير المرتبط بالتحويلات الرقمية التي تعرفها الإدارة المغربية، عبر المعالجة الرقمية للوثائق و تخزينها في بنوك للمعطيات من أجل تعميم و تيسير ولوج المواطن و المقاولات إلى كل المعلومات المتاحة.

## حضرات السيدات والسادة،

و بعد اطلعنا على تقرير هذه السنة و مختلف الوثائق المصاحبة له، تجلت لنا المجهودات الكبرى التي تقوم بها المؤسسة مما يجعلنا نؤكد من جديد على متابعة دعمنا لعمل مؤسسة أرشيف المغرب من أجل تحقيق أهدافها وذلك عبر متابعة أورش المؤسسة التي تدخل في نطاق اختصاصاتنا بما في ذلك مراجعة القانون الأساسي لمستخدمي المؤسسة، و من جهة أخرى عن طريق المساهمة الفعلية في تنفيذ و تفعيل مقتضيات القانون والمرسوم المتعلقين بالأرشيف و كذا منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2018/19 المتعلق بتفعيل برامج تدبير الأرشيف.

وأود في ختام كلمتي أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان على الدعوة الكريمة لحضور هذا الاجتماع، متمنيا لمؤسسة أرشيف المغرب عبر مديرها وأطرها كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم.